

Distr.: General  
22 October 2013  
Arabic  
Original: English



الدورة الثامنة والستون

اللجنة الخامسة

البندان ١٣٤ و ١٣٩ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

إدارة الموارد البشرية

رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ موجهة من رئيس الجمعية  
العامة إلى رئيس اللجنة الخامسة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه رسالة غنية عن البيان مؤرخة ١٨ تشرين الأول/  
أكتوبر ٢٠١٣ واردة من الأمين العام (انظر المرفق).

(توقيع) جون و. آش



الرجاء إعادة استعمال الورق

241013 241013 13-52667 (A)



## المرفق

رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ موجهة من الأمين العام إلى  
رئيس الجمعية العامة

أود، واللجنة الخامسة تشجع في الاضطلاع بدورها المحوري في هذه الدورة، أن أكرر الإعراب عن التزامي بدعم اللجنة في أثناء نظرها في العديد من بنود جدول الأعمال الهامة المعروضة عليها. وأود على وجه الخصوص أن أسلط الضوء على عدد من العناصر القائمة بذاتها التي تشكل الإطار الضروري لتحقيق ما تتوخاه الجمعية العامة من تحول إيجابي في المنظمة.

وأول هذه العناصر هو الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. فهذا المقترح يعكس ثمرة استعراض مستفيض لأساليب عملنا بهدف الحد من التداخل وتبني الأفكار المبتكرة وإقامة علاقات التآزر، وصولاً في آخر المطاف إلى الوفاء بتوقعات الجمعية العامة فيما يتعلق بمستوى مخطط الميزانية. وعلى الرغم من أن هذا النوع من التوازن ليس من السهل تحقيقه، فإن المقترح المعروض على الدول الأعضاء ثمرة جهد بُذل على نطاق المنظمة لإدارة الموارد بكفاءة وحكمة مع ضمان التنفيذ الفعال للولايات القائمة.

يبد أن بلوغ هدفنا المشترك المتمثل في الرفع من قدرة الأمم المتحدة على الوفاء بالولايات المسندة إليها في جميع أنحاء العالم أمر يتطلب أن يُتخذ من تدابير التغيير ما يتجاوز المقترحات الواردة في الميزانية البرنامجية. وفي هذا الصدد، ستُتخذ في هذه الدورة قرارات أساسية تحدد مسار المنظمة في المستقبل وقدرتها على التصدي للتحديات المتزايدة التي تواجهها.

وقد بُذلت بالفعل العديد من الجهود الأساسية. ويسرني أنه بوسعي الآن أن أفيد بأن مبادرتين من مبادرات التغيير، وهما نظام أوموجا لتخطيط موارد المؤسسة، والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يجري الآن تنفيذهما بنجاح. وهاتان المبادرتان معاً ستعززان إلى حد بعيد قدرتنا على إدارة العمليات على الصعيد العالمي مع القيام في الوقت نفسه بزيادة الشفافية والمساءلة.

إلا أن منافع هذه الاستثمارات التي بذلتها الدول الأعضاء لن تتحقق بالكامل ما لم نكن قادرين أيضاً على تكوين قوة عاملة تتمتع فعلياً بصفة العالمية والقدرة على التكيف والدينامية، وتكون قادرة على مواجهة تحديات المستقبل، وجاهزة للانتشار وفق ما تتطلبه احتياجات المنظمة والولايات المسندة إليها.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة رحبت في قرارها ٢٥٥/٦٧ بالتزامي بوضع سياسة للتنقل المنظم للموظفين المعيّنين دولياً، وطلبت صيغة منقحة من مقترحي الأصلي. ويسرني أن أعرض المقترح المطلوب الذي يمثل ركناً أساسياً من خطة الإصلاح التي أتيناها.

وسيكفل هذا النهج الأكثر تنظيماً إزاء التطوير الوظيفي وتنقل الموظفين حصول الموظفين على خبرات أكثر تنوعاً واكتسابهم قدرات أفضل تمكنهم من الوفاء باحتياجات المنظمة المتغيرة. وسيؤدي هذا النهج أيضاً إلى إضفاء المزيد من العدل على تقاسم عبء الخدمة في مراكز العمل التي تسود فيها ظروف صعبة. ويسرني أيضاً أن أبلغكم بأن الاقتراح المنقح الذي طرحته يستجيب للأولويات والشواغل التي أعربت عنها الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين.

وإنني أتطلع إلى أن تنظر الدول الأعضاء في هذه القضايا الحاسمة الأهمية، وأنا واثق من أنني أستطيع الاعتماد على دعمها المتواصل بينما نحن ماضون بعملنا قُدماً.

وأرجو ممتناً أن تفضلوا بتعميم هذه الرسالة على جميع الدول الأعضاء، بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) بان كي - مون